ثالثاً – مهمة تعزيز الوعي والتثقيف بشأن حقوق الإنسان

ألف – مقدمة

١٣٩- إن الإعمال الكامل لحقوق الإنسان هو أمر لا يمكن إنجازه بمجرد وضع قوانين لحماية هذه الحقوق وإنشاء آليات لتنفيذها. وتستطيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى جانب المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، أن تلعب دروا هاما في تعزيز حقوق الإنسان على المستوى المحلي.

١٤٠- والتعزيز هو تعبير عام جدا ويطوق مجموعة واسعة من الأنشطة المحتملة. وستكون المؤسسة الوطنية مشتركة في تعزيز حقوق الإنسان إذا شملت أهدافها ووظائفها ما يلي:

- الإعلام والتثقيف بشأن حقوق الإنسان؛
- تشجيع تنمية القيم والسلوكيات التي تعزز حقوق الإنسان؛
- تشجيع الإجراءات التي تستهدف حماية حقوق الإنسان من الانتهاك.

١٤١- إن الإعلام والتعليم هما خلق وعي بحقوق الإنسان ونشر المعرفة بها. وتتوقف حماية حقوق الإنسان على معرفة الناس بالحقوق المخولة لهم وبالآليات المتاحة لتنفيذ هذه الحقوق. وبنفس الطريقة، ينبغي لجميع أعضاء المجتمع معرفة المسؤوليات الشخصية الواقعة على عاتق كل منهم بموجب القوانين الدولية والمحلية. وينبغي تنبيههم إلى إمكاناتهم سواء لانتهاك أو لحماية حقوق الإنسان كما ينبغي توعيتهم بواجباتهم تجاه الآخرين.

١٤٢- وفي حين أن الإعلام هو أمر أساسي، إلا أنه لا يكفي لضمان تنمية القيم والسلوكيات اللازمة للتمتع الكامل بحقوق الإنسان. وتعزيز حقوق الإنسان معناه العمل من أجل إشاعة ثقافة تقوم على احترام ومراعاة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني؛ ثقافة تكون فيها الحقوق والمسؤوليات مدعمة بالعزم على تحويل المعرفة إلى واقع عملي.

١٤٣- ويتطلب احترام حقوق الإنسان يقظة داخلية وخارجية مستمرة. واليقظة الداخلية تكون من خلال توعية الفرد بأن لديه إمكانية إتيان سلوك انتهاكي. والمقصود من اليقظة الخارجية هو تشجيع المجموعات والأفراد على التصرف من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان. وهذا العمل الدفاعي يفترض مسبقا وجود آليات حمائية ملائمة وبرامج تستهدف ترويج المعرفة بهذه الآليات واستخدامها.

١٤٤- وهناك أنشطة ترويجية كثيرة يجري تحديدها وتنفيذها على المستوى الدولي بواسطة منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. ومع ذلك، يتزايد إدراك الجهات المحلية المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك المؤسسات الوطنية، بأن مسؤولية تنفيذ معايير حقوق الإنسان تقع بصفة رئيسية على الهيئات الوطنية. وتتفق قطاعات واسعة الآن على أن تعزيز حقوق الإنسان يتطلب اعتماد آلية خاصة أو استراتيجية تنفيذية كجزء من التزام الدولة باحترام التزاماتها الدولية.

١٤٥- وتعهد إلى المؤسسات الوطنية، بلا استثناء تقريبا، بمسؤولية هامة هي تعزيز الوعي بحقوق الإنسان. وفي بعض الحالات، يحدد القانون أو القرار المنشئ للمؤسسة الأنشطة التي ينبغي القيام بها لتنفيذ هذا الهدف. وفي حالات أخرى، يجري تحديد الهدف فقط، ويقع على عاتق المؤسسة وضع خطة عمل لتأمين تنفيذه.

١٤٦- ويحدد هذا الفصل الأنشطة التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان من خلال الإعلام والتعليم؛ ومن خلال تشكيل القيم والسلوك؛ ومن خلال تشجيع الأنشطة التي تستهدف الدفاع عن حقوق الإنسان.

باء - الاستراتيجيات الترويجية

١- جمع وإصدار ونشر المواد الإعلامية

١٤٧- ينبغي أن يكون تحت تصرف المؤسسة الوطنية صفيفة من المواد الإعلامية عن حقوق الإنسان. وينبغي أيضا أن يكون لديها القدرة على نشر هذه المعلومات بكفاءة وفعالية.

١٤٨- وينبغي أن تنعكس طبيعة المؤسسة في نوع وصفيفة المعلومات التي تقوم بإتاحتها. فعلى سبيل المثال، يزيد تركيز المواد الإعلامية التي تصدر من مؤسسة من

نـــوع أمـــين المظالم، غالبا على المواد التي تجمعها اللجان أو الهيئات ذات المسؤوليات الواســـعة في ميدان حقوق الإنسان، بينما ينتظر من مركز للوثائق والتدريب أن يتيح مجموعة من البحوث المختلفة والمواد التعليمية المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٤٩- وينـــبغي لجمـــيع المؤسســـات الوطنـــية، بالإضـــافة إلى جمع المواد المتعلقة بالمســـؤوليات الخاصـــة المعهـــود بها إليها، أن تسعى إلى جمع وإتاحة المواد الإعلامية الأساسية التالية:

- معلومات عن المؤسسة نفسها، بما في ذلك تقاريرها السنوية؛
- الصـــكوك والمعايير الدولية لحقوق الإنسان (بما في ذلك معلومات عن تصديقات وتحفظات الدول المعنية)؛
- تقارير الدولة إلى هيئات المعاهدات والتعليقات الأخيرة على هذه التقارير؛
- التشـــريعات المحلـــية المتعلقة بحقوق الإنسان والقرارات الإدارية والقضائية ذات الصلة فيما يتعلق بتفسير أو تنفيذ هذه التشريعات؛
- معلومـــات عن الآليات المحلية لحماية حقوق الإنسان (بما في ذلك المؤسســـات الوطنية الأخرى واللجان البرلمانية واللجان الوزارية والمنظمات غير الحكومية)؛
- معلومات عن هيكل وأداء الآليات التنفيذية الموجودة على المستوى الدولي.

وهـــذه المعلومـــات، وكذلـــك المواد الإضافية ذات الصلة بالمجالات الخاصة بأنشطة المؤسســـات، يمكن الحصول عليها من المنظمات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة، ومن الإدارات الحكومية ومن المنظمات غير الحكومية. ويمكن أن يطلب من المؤسسات الوطنـــية أن تدرج في قائمتها البريدية منظمات كثيرة نشطة في مجال حقوق الإنسان. ويمكـــن أن يطلـــب منها أيضا أن تكون من الجهات الوديعة لوثائق حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان. وترد في المرفق الثاني من

هـــذا الكتيب قائمة مختارة للمنظمات الرئيسية (الحكومية الدولية وغير الحكومية على السواء) التي تصدر مواد إعلامية ووثائق عن حقوق الإنسان.

١٥٠- وينبغي بالطبع أن يشمل مخزون المعلومات في المؤسسات الوطنية ثمار الأنشطة الـــتي تقوم بها. وهناك مؤسسات كثيرة، تتوصل خلال ممارستها لمهامها إلى إحصاءات هامـــة عن حالة حقوق الإنسان المحلية. وتخوّل الغالبية العظمى من المؤسسات القائمة القيام بأبحاث في مواضيع أو حالات تتعلق بحقوق الإنسان. وفي بعض الحالات، تكون هذه الأبحاث الخطوة الأولى في تحقيق تقوم به المؤسسة. وفي حالات أخرى، تحال نتائج هذه الأبحاث إلى الإدارة أو الوكالة الحكومية المعنية لاتخاذ الإجراءات. وهناك مشاريع أبحاث تنفذ لهدف وحيد هو خلق وعي عام بمشكلة معينة من مشاكل حقوق الإنسان. وفي جميع هذه الحالات، ينبغي أن تشكل نتائج البحوث التي يجري القيام بها جزءا من مجموعة المواد الإعلامية للمؤسسة، ومن ثم تسهم في توعية المجتمع بقضايا هامة تتعلق بحقوق الإنسان.

١٥١- والمؤسسات الوطنية ليست في حاجة إلى قصر المواد التي تنتجها على التقارير المـــتعلقة بالبحوث. فهناك مؤسسات وطنية كثيرة تصدر مواد إعلامية خاصة بها عن قضايا عامة أو محددة تتعلق بحقوق الإنسان. والمواد التي تصدرها المؤسسة بنفسها يمكن توجـــيهها عـــلى وجـــه التحديد إلى قطاعات المجتمع التي تكون في حاجة شديدة إلى المعلومات والتعليم. والمؤسسة الوطنية بإنتاجها المواد الخاصة بها، يمكنها أن تدرج فيها القوانـــين والحقـــائق المحلية على نحو يجعل فهم هذه المواد أسهل من المواد التي تنتجها جهات أخرى.

١٥٢- وجمع وإنتاج المعلومات لا قيمة لـــه بدون استراتيجية لتأمين نشر هذه المواد عـــلى نحو فعال. واستراتيجية النشر ينبغي أن تبدأ بتحديد الجمهور المستهدف. وبعد تحديـــد الجمهـــور المقصـــود، ينبغي مراجعة المعلومات المتوفرة، وتغيير شكل وطريقة عرضها إذا اقتضى الأمر لضمان تلاؤمها مع الجمهور المستهدف. فعلى سبيل المثال، إذا كان المقصود هو توزيع المعلومات على جمهور واسع، ربما تكون المؤسسة الوطنية في حاجـــة إلى تنظـــيم البيانات المتاحة لديها بشأن موضوع معين على نحو بحيث يسهل قـــراءتها وفهمهـــا. وإذا كان هناك أكثر من لغة واحدة في البلد المعني، ينبغي إتاحة

المعلومات باللغات المختلفة. وتأمين الوصول إلى الوثائق للطلبة والدارسين هي مسألة تتعلق بصفة أساسية باستحداث نظام تصنيف ملائم وتوفير التسهيلات للقراءة والكتابة والتصوير.

١٥٣- والخطوة التالية في استراتيجية النشر الفعالة هي تحديد وسائل النشر الملائمة. ومـــرة أخرى، سيتوقف ذلك بقدر كبير على الجمهور المستهدف. وينبغي أن تكون إمكانـــية المؤسسة الوطنية في توفير الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان معروفة لدى الذين سيســـتفيدون على الأرجح من هذه الخدمة. والمعلومات العامة التي يراد نشرها على نطـــاق واسع ربما يمكن نشرها على نحو فعال من خلال المدارس والمكتبات والمكاتب الحكومـــية والمـــنظمات المحلـــية. ويمكن التعريف بنتائج مشاريع الأبحاث من خلال المـــنظمات والمجموعـــات الأخـــرى المعنية بمواضيع هذه الأبحاث، وكذلك من خلال الجامعـــات والوزارات ذات الصلة. وتمثل كل من وسائط الإعلام العامة والمتخصصة قنوات مفيدة لنشر هذه المعلومات.

٢- تنظيم المناسبات الترويجية وتشجيع المبادرات المجتمعية

١٥٤- تســـتطيع المؤسسات الوطنية أن تلعب دوراً هاماً في تسهيل التوعية بحقوق الإنســـان على نطاق واسع من خلال تنظيم المناسبات الترويجية وتشجيع المبادرات في المجـــتمع المحلي. ويمكن أن تشمل المناسبات الترويجية أي عدد من الأنشطة، مثل تنظيم المســـابقات بشـــأن مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان للأطفال في سن التعليم المدرسي؛ وتنظيم المحاضرات في الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي؛ وتنظيم مناسبات خاصـــة احـــتفالاً بأعياد معينة مثل يوم حقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ديسمبر). وتقـــدم بعـــض المؤسســـات الوطنـــية جوائز فيما يتعلق بحقوق الإنسان، للأفراد أو المجموعات داخل المجتمع المحلي، الذين أسهموا إسهاما ملموساً في إنجاز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٥٥- ولـــيس مـــن الضروري أن تقوم المؤسسة الوطنية بجميع الأنشطة الترويجية وحدها. ويمكن للمؤسسة الوطنية أن تعمل على نحو فعال مع الهياكل القائمة فعلاً في المجـــتمع المحلي من خلال تشجيع الاشتراك مع مبادرات الآخرين التي تستهدف تعزيز الوعي والمعرفة بحقوق الإنسان. وينبغي أن تسعى المؤسسة إلى معرفة الموارد المتاحة في

المجتمع المحلي وأن تدرس الطرق التي يمكن من خلالها استخدام هذه الموارد بأكبر قدر من الفاعلية.

٣- العمل مع وسائط الإعلام

١٥٦- أصبحت وسائط الإعلام في بلدان كثيرة قوة مهيمنة في عملية تكوين الأفكار والتعبير عن الآراء. ونظراً لقدرة وسائط الإعلام في هذا الصدد، فإنه يمكنها مثلها مثل كثير من العناصر الأخرى ذات التأثير في المجتمع، أن تكون أداة للتعزيز وأداة للقمع أيضاً.

١٥٧- ودور وسائط الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان سيتوقف بقدر كبير على الهيكل الاجتماعي والسياسي الذي تعمل في إطاره. وتؤكد القوانين الدولية لحقوق الإنسان بوضوح حق جميع الشعوب في التمتع بحرية الرأي والتعبير، وحقها المطلق في اعتناق الآراء دون مضايقة (المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). وكيما تكون وسائط الإعلام الوطنية طرفاً مفيداً في استراتيجية تعزيز حقوق الإنسان، ينبغي لوسائط الإعلام الوطنية أن تعبر عن نفسها على نحو حر، ومن الناحية المثالية لا ينبغي لها أن تخضع لسيطرة الحكومات (إلا في إطار حدود محددة على نحو واضح) كما لا ينبغي استخدام طرق غير ديمقراطية لعرقلة حريتها في التعبير من أجل مصالح خاصة.

١٥٨- ونظراً لأهميتها في تشكيل الرأي العام والتعبير عنه، فإن وسائط الإعلام يمكن أن تكون شريكاً قيماً للغاية للمؤسسة الوطنية التي يعهد لها بمسؤولية تعزيز الوعي بحقوق الإنسان. وينبغي للمؤسسة الوطنية أن تضع استراتيجية لتحديد المجالات المدرجة في برنامجها التعزيزي التي يمكن أن تستفيد من اشتراك وسائط الإعلام. وفيما يلي بعض الطرق التي يمكن بها لوسائط الإعلام مساعدة المؤسسات الوطنية:

- تعريف الجمهور بوجود المؤسسة، والمهام المعهود بها إليها، والأنشطة التي تمارسها؛

- تثقيف أفراد المجتمع المحلي بحقوق الإنسان المستحقة لهم، وواجبات الأفـــراد نحـــو الآخـــرين والهـــياكل المقامة لإعمال هذه الحقوق والواجبات؛
- نشر معلومات عامة عن حقوق الإنسان، وكذلك آراء وتوصيات المؤسسة الوطنية، بما في ذلك نتائج الاستقصاءات أو التحقيقات؛
- إبراز المواقف أو القضايا الوطنية والدولية والتعبير عن رأي المؤسسة فيما يتعلق بجوانب حقوق الإنسان في هذه المواقف أو القضايا.

١٥٩- ويســـتخدم عدد من المؤسسات الوطنية خبراء العلاقات العامة أو الملحقين الصحفيين لضمان الاستفادة على نحو كامل من جميع وسائط الإعلام في جهودها من أجـــل تعزيز حقوق الإنسان. وحتى في الحالات التي لا يتوفر فيها مثل هؤلاء الخبراء، ينـــبغي للمؤسسة الوطنية أن تعمل، كخطوة أولى، على التعريف بوجودها على نطاق واســـع في الصحف والتلفزيون والراديو. وإحدى الاستراتيجيات الهامة في هذا الصدد هـــي الســـعي بنشاط للحصول مجانا أو بدعم على فترات في الإذاعة والتليفزيون أو مساحات في الصحف. وينبغي للمؤسسة أيضا أن تتخذ تدابير لضمان حصول موظفيها عـــلى التدريـــب في مهـــارات الاتصال، بما في ذلك إجراء المقابلات وكتابة البيانات الصحفية.

٤- كفالة إبراز وجود المؤسسة ونشاطها

١٦٠- لا يمكن للمؤسسة الوطنية أن تمارس نشاطها على النحو الصحيح ما لم يكن المجـــتمع على علم بوجودها. ولهذا السبب، ينبغي أن تضع كل مؤسسة لنفسها هدفا سياســـيا هو إبراز وجودها بصورة واضحة. ولذلك ينبغي لها أن تضع استراتيجية أو بـــرامج لإنجـــاز هذا الهدف الموجه نحو الأفراد أو المجموعات الذين سيستفيدون على الأرجـــح من خدماتها. وكما يحدث في صدد نشر المعلومات، ستتوقف الاستراتيجية الفعلية بالطبع على عوامل مثل المهام الخاصة التي أنشئت المؤسسة من أجل الوفاء بها، وعـــلى حالة حقوق الإنسان الحالية، وعلى الموارد المتاحة للمؤسسة للعلاقات العامة ولأنشطة التوعية.

١٦١- ومع أنه ينبغي أن تتمكن المؤسسة الوطنية من الاعتماد على مساعدة الهيئات الأخرى لضمان إبراز وجودها (انظر الفقرات ١٦٢ و١٦٣ أدناه)، فإن المسؤولية عن كفالة تعريف الجمهور بوجود المؤسسة تبقى في نهاية الأمر على عاتق المؤسسة نفسها. وربما كانت أفضل طريقة لضمان إبراز وجودها هو نشر الإجراءات التي تتخذها ونتائج الأعمال التي تقوم بها على أوسع نطاق ممكن. فينبغي عندما تقرر المؤسسة أن تتخذ موقفا تجاه مشروع قانون معروض على البرلمان أن تبذل جهدا لضمان أن يدرك الجمهور نشاطها في هذا الصدد. وبهذه الطريقة، يمكنها أن تكتسب تأييد الجمهور لموقفها، كما يمكنها أن تنتهز هذه الفرصة لتعريف الجمهور بوجودها. ويمكن أن يقال الشيء نفسه فيما يتعلق بالتعريف باختصاصاتها والتحقيقات العامة التي تقوم بها والنتائج النهائية لهذه التحقيقات. وهناك مجالات عديدة أخرى يمكن للمؤسسة الوطنية أن تبذل فيها جهودا لتأمين تأييد الجمهور لأنشطتها على أن يكون هدفها الفوري هو تأمين المعرفة بوجودها على نطاق واسع.

١٦٢- وفي سعي المؤسسات إلى إبراز وجودها على نطاق واسع، يمكن لها أن تعتمد على تعاون ودعم هيئات أخرى، بما في ذلك الإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وينبغي تشجيع الوكالات والإدارات الحكومية على إحاطة جماهيرها علماً بوجود المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبالخدمات التي تقدمها. وهذا مهم على وجه خاص إذا كانت المؤسسة مخولة بالنظر في الشكاوى المتعلقة بالظلم الإداري. وهذه السلطة لن تكون مفيدة إلا إذا كان أصحاب الشكاوى المحتملون على علم بحقهم في رفع الشكاوى وبالإجراءات اللازمة لتقديم الشكاوى. ومن ثم ينبغي تشجيع الوكالات والإدارات ذات الصلة على إحاطة جماهيرهم علماً بإمكانية تقديم الشكاوى أو الطعن في القرارات. ويمكن أن تكون الطريقة المفيدة لتحقيق ذلك من خلال إبراز التفاصيل عن المؤسسة في المواد الإعلامية التي تعدها كل إدارة. ويمكن للمؤسسة نفسها أن تعد موادا إعلامية وأن تستخدم الوكالات الحكومية كمراكز للتوزيع. وينبغي أن يكون بإمكان المؤسسات الوطنية أن تتوقع دعما على مستوى عال من الوكالات الحكومية في هذا الصدد. إن قيام الحكومة بإنشاء هيئة يعهد إليها بمسؤولية مراقبة نزاهة

وقانونـــية تصـــرفات الإدارة العامة هو أمر يفترض أصلاً الاستعداد لإعلام الأشخاص الذين قد تكون لديهم أسباب اللجوء إلى هذه الخدمة إعلاما كاملا وسريعا.

١٦٣- وينـــبغي للمؤسســـات الوطنية أن تبقى على اتصال وثيق مع المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المحلي المعنية بصفة مباشرة أو غير مباشرة بحقوق الإنسان. وهـــذه الاتصـــالات من شأنها أن تسهل عمل المؤسسة وأن تزيد من فاعليتها (انظر الفقـــرات ٨ إلى ١١ أعـــلاه). ويمكن أيضاً للمنظمات غير الحكومية أن تكون مفيدة للغاية في تعزيز المعرفة بالمؤسسة من خلال إحاطة الجمهور علماً بوجودها. وكثيراً ما تكون المنظمات غير الحكومية في وضع فريد لتحديد الأفراد والمجموعات الأكثر ضعفاً داخل المجتمع تجاه انتهاكات حقوق الإنسان، ويكونون لذلك في وضع الاستفادة أكثر من غيرهم من خدمات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

جيم - التثقيف والتدريب

١- التدريب المهني

١٦٤- تستطيع المؤسسات الوطنية أن تلعب دوراً قيماً في تثقيف المجموعات المختلفة بشـــأن المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان. وتستطيع أيضاً أن تذهب إلى أبعد من ذلـــك مـــن خلال تنظيم دورات تدريبية لتحويل المعرفة بحقوق الإنسان إلى مهارات عمليـــة. وهناك عدد من المجموعات المهنية التي تستطيع التأثير على ممارسات حقوق الإنســـان داخـــل المجـــتمع مما يجعلها من الفئات المناسبة لهذا التدريب. وتشمل هذه المجموعات الفئات التالية، وإن لم تكن قاصرة عليها:

إدارة العدالة

- المحامون والقضاة والمدّعون العموميون؛
- المسؤولون عن تنفيذ القوانين، بما في ذلك الشرطة وقوات الأمن؛
- المسؤولون في السجون؛
- أشباه القانونيين؛

الحكومة والبرلمان

- أعضاء الهيئات التشريعية؛
- الموظفون العموميون المعنيون بصياغة التشريعات والإصلاحات؛
- الموظفون العموميون المعنيون بوضع وتنفيذ السياسات؛
- الموظفون العموميون المسؤولون عن تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان؛

فئات أخرى

- المشرفون الاجتماعيون؛
- القوات المسلحة؛
- وسائط الإعلام؛
- المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية المعنية بحقوق الإنسان؛
- المدرسون والمدربون؛
- المسؤولون في نقابات العمال؛
- المهن الطبية؛
- قيادات المجتمع المحلي.

١٦٥- للقيام بمهمة التدريب بأكبر قدر من الفاعلية، ينبغي اتخاذ خطوات مختلفة على النحو التالي:

(أ) **تحديد الجمهور**

١٦٦- إن مجرد سرد مبادئ غامضة تنطبق بصورة عامة لا يبعث على كثير من الأمل في التأثير على السلوك الفعلي لجمهور معين. والواقع أنه ينبغي، إذا أريد أن تكون جهود التدريب والتعليم فعالة ومفيدة، توجيه هذه الجهود توجيها مباشرا وملائما إلى جمهور معين.

١٦٧- ويمكـــن اختيار الجمهور المستهدف بعدد من الطرق. فمن الممكن أن تقوم إدارة حكومـــية أو منظمة معينة بطلب التدريب من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. ويمكـــن للمؤسسة نفسها، خلال ممارستها لنشاطها، تحديد مجموعات رئيسية يمكن أن تستفيد من الدورات التدريبية لحقوق الإنسان. وهناك حالات قد يكون من المناسب فـــيها تنظيم دورات تدريبية عامة على حقوق الإنسان لمجموعة مختلفة من المشتركين. ولكن تأثير الدورة التدريبية، الموجهة لمجموعة محددة تأثير أكبر ودائم في جميع الحالات تقريبا.

(ب) إعداد البرامج

١٦٨- من المستحيل إعداد برنامج تدريبي واحد شامل يلائم جميع المجموعات المهنية. وينـــبغي تكييف كل دورة تدريبية لجمهور معين. وهذا معناه أنه ينبغي التركيز على المعايير الدولية والوطنية لحقوق الإنسان المنطبقة على المهام اليومية للمشتركين. وينبغي أن يركز التدريب أيضا على قضايا أو مشاكل حقوق الإنسان التي يرجح أن تصادف مجموعة مستهدفة معينة.

١٦٩- ومن ناحية أخرى، وبصرف النظر عن الجمهور المستهدف، من المهم تزويد جميع المشتركين في الدورات التدريبية لحقوق الإنسان بنظرة شاملة عن النظام الدولي لحقوق الإنسان والنظم والآليات المحلية التي وُضعت لتأمين تطبيق المعايير الدولية على المستوى الوطني.

(ج) اختيار المدربين المناسبين

١٧٠- إن الـــنهج العملي للتدريب في مجال حقوق الإنسان يفترض اختيار المدربين الذين لديهم خبرة في الميدان الذي ينتمي إليه المشتركون. فعلى سبيل المثال، ليس من المفـــيد تعيين مجموعة من الأساتذة والباحثين النظريين لتعليم حقوق الإنسان للعاملين بالشـــرطة. ومن المرجح أن تكون ثمار التدريب أكثر بكثير إذا قام بالتدريس أشخاص على دراية بخلفية جمهور المشتركين والبيئة التي يعملون فيها.

١٧١- ومن المهم أيضا أن يكون المدربون على دراية تامة بالتقنيات الفعالة لتدريب جمهور من الكبار. وينبغي أيضا التركيز على طرق التعليم الخلاقة القائمة على التفاعل مع الحاضرين والتي تقتضي تأمين مشاركة نشطة من جانب المشتركين.

(د) تحقيق الفعالية القصوى للبرامج التدريبية

١٧٢- لزيادة فاعلية البرامج التدريبية للمؤسسات الوطنية إلى أقصى حد، ينبغي بذل جهود لضمان إعداد المشتركين ودفعهم لمواصلة العملية التدريبية بعد استكمال الدورة. ويمكن تحقيق باختيار المشتركين على أساس تكليفهم بعد عودتهم إلى مقر عملهم العادي بأنشطة تدريبية أو بأنشطة لنشر معلومات عن حقوق الإنسان. وبهذه الطريقة، يمكن مضاعفة الآثار التي تترتب عن كل دورة من خلال نشر المعلومات بواسطة المؤسسات المعنية. وهناك وسيلة أخرى لزيادة الفعالية إلى أقصى حد وهي التركيز على تدريب "المدربين"، لتزويد الأشخاص الذين يشتركون فعلا في تعليم الآخرين بالمعارف والمهارات اللازمة لإدراج حقوق الإنسان فعلا في برامجهم التعليمية.

١٧٣- ويمكن تسهيل نشر المعلومات بقدر كبير بإتاحة المواد المكتوبة خلال الدورة وبعدها على السواء. ومن المفيد على وجه خاص جمع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بمجال عمل المشتركين. والمؤسسة الوطنية التي تنظم برامج تدريبية متعددة لمجموعة مستهدفة معينة في وضع المواد الخاصة بها لتوزيعها.

(هـ) إجراء التقييم

١٧٤- ينبغي أن يشمل التدريب عمليات تقييم سابقة ولاحقة للدورة التدريبية. وتوزيع استبيانات قبل الدورة ذات صياغة دقيقة يتيح للمدربين وضع برامج مكيفة بالضبط للاحتياجات التعليمية للجمهور وتزويد المدربين بالمعلومات عن المتوقع من هذه الدورات. وتتيح عمليات التقييم بعد الدورة للمدربين قياس ما تعلمه المشتركون من الدورة. وتساعد هذه التقييمات أيضا في عمليات التعديل والتحسين المستمرة للدورات التي تقدمها المؤسسات الوطنية.

٢- الحلقات الدراسية

١٧٥- تختلف الحلقات الدراسية عن الدورات التدريبية من حيث إن الأولى هي وسيلة لنقل المعرفة والمعلومات الخاصة بدون منح مهارات تدريبية بالضرورة. إن الحلقات الدراسية لحقوق الإنسان يمكن أن توفر فرصة للمهنيين وغيرهم من المجموعات لتبادل الآراء والمعلومات بشأن مجموعة واسعة من مشاكل حقوق الإنسان والحلول الممكنة. وهذه الأهداف تجعل مناخ الحلقة الدراسية أقرب إلى الزمالة عما هو الحال في الدورة التدريبية، حيث إن نهج المعلم - التلميذ هو الأنسب للدورة التدريبية على وجه عام. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تستخدم معارفها فيما يتعلق بحالات حقوق الإنسان لتحديد مجالات المناقشة ذات الأولوية. وتستطيع المؤسسات الوطنية، من خلال الحلقات الدراسية، جمع الشخصيات القيادية لمناقشة المشاكل الهامة وتنشيط أفكارهم، ويمكنها أيضا أن تستفيد من مراكزهم القيادية لتشجيع زيادة الوعي بمشاكل حقوق الإنسان في الدوائر الرسمية وغير الرسمية.

١٧٦- والمبادئ المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالبرامج التدريبية (الفقرة ١٦٤ وما بعدها) تنطبق أيضا مع بعض التعديلات على الحلقات الدراسية. وينبغي توخي الدقة في العملية التمهيدية لتحديد جمهور المشتركين، مع مراعاة القضايا التي سيجري مناقشتها. وتوفر الحلقات الدراسية فرصة ممتازة لجمع مجموعة مختلفة من الأشخاص. وينبغي اختيار المشتركين على أساس قدراتهم على التأثير على الرأي العام و/أو سياسة الحكومة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ومن المهم أن يكون مقدمو المواضيع التي سيجري مناقشتها من الخبراء المعترف بهم في المواضيع التي جرى اختيارها وأن تكون لديهم القدرة على تسهيل وإدارة المناقشة.

٣- البرامج التعليمية

١٧٧- تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بوضع فريد يمكنها من إقامة تحالفات مفيدة مع المنظمات والمؤسسات والأفراد النشطين فعلا في العملية التعليمية.

١٧٨- فهناك مؤسسات وطنية كثيرة ترى أن تنمية ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع ينبغي أن تبدأ منذ الصغر. ومن ثم ركزت هذه المؤسسات مبادراتها التعليمية

على الأطفال في سن المدرسة. ونطاق الإمكانيات لهذه الفئة كبيرة للغاية. فالمؤسسات الوطنية يمكنها أن تعمل على تشجيع إدراج مفاهيم حقوق الإنسان في البرامج القائمة؛ وعلى توفير مساعدة الخبراء فيما يتعلق بتكييف أو تعديل البرامج الدراسية عند الضرورة؛ وتوفير التعليم والمساعدة للمدرسين وللمدربين والاشتراك معهم في إصدار المراجع التعليمية.

١٧٩- ويمكن القيام بمبادرات مماثلة على المستوى الثالث. ومواضيع حقوق الإنسان يمكن أن تكون مجالا للدراسة داخل جميع الاختصاصات تقريباً، بما في ذلك دراسات الحقوق والدراسات الإعلامية والطب والعلوم السياسية والاجتماعية. وتستطيع المؤسسات الوطنية أن تشجع مديري ومدرسي الجامعات على وضع برامج خاصة بحقوق الإنسان أو إدراج عناصر حقوق الإنسان في البرامج القائمة. ويمكنها أن تعمل أيضا كأداة مرجعية للطلبة الذين يقومون ببحوث، وكذلك للمدرسين المهتمين بإعداد البرامج التعليمية أو توفير مواد إعلامية لطلبتهم.

١٨٠- وبالطبع، فمن المهم أيضا بنفس القدر استحداث برامج لحقوق الإنسان خارج نظام التعليم الرسمي. ويمكن للمؤسسات الوطنية أن تتعاون على نحو مفيد مع الفئات المهنية ونقابات العمال والمنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية لوضع مواد تعليمية غير رسمية لجماهير معينة.